هذا لو كان المبيع المذكور وهو ممن لا ينقض ولا يتأثر بسبب الماء فرط وان كان
ابيض يطهر بالغسل والعصر ثلثا وفي القنية اذا كحت الموضع بوضع الخنزير ولم
غسل طهر ولا يفرق بقاء الاثر بالحلق التي تزيح ولا بغسل مرة بهما ولا يتوقف
النجاسة في ذيولهن وملقوناتها على الاثر النجسة ولا بغسلها مرة بعد زوال العين
فهي طاهرة بخلاف الخفاف والمكاعب وغلاف الكتب والمشط والقوارير
والوعاء منها طهرت بالماء دبغ بما اذا وقع في قدر الخمر حال غليانها غسل ثلثا
والرقبة يعتبر فيها الا ان يكون ثقب النجاسة حمراء فانه اذا صب فيها خل حتى
صار ترشح كل الخل خارجا منها طهرت ولو لطخ الحنطة في الخمر قال ابو يوسف
تطبخ ثلثا بالماء ويجفف كل مرة وكذا اللحم وقال لا يطهر ابدا قال في
التجنيس وبه يفتى ولو القيت جاجة حالة الغليان في قدره لتنفخت قبل
ان تنتف او كبش قبل ان يسلخ لا يطهر ابدا الا على قول ابي يوسف على ما قدمنا في
ما تقدم في اللحم وان كان الماء لم يصل الى العضو الغليان عند القائه فيه او كان
ولكن سكن عند القائها ولم تتفسخ وبقي عليها ثم طهرها بالغسل ثلثا طهر
ضرع شاة تبسر قبتها فحلبها بيد رطبة فمن نجاسة اللبن رطبا بتا في
القنية حيوان البحر وان لم يؤكل حتى خرج من البحر لو كانت ميتة قال
الناس وبهم اهل زماننا في الروحي الذي كان في البحر يجلس من البحر الطعام
ولكن ما ذكر في التجريد وشرح القدوري وصلاة الجلابي تفتي على طهارته
وفيها ماء الحمص في بعرة ونعت في قدر حنطة فلبخت لم يؤكل وقال ابو حنيفة
يؤكل ما لم تغير طعمها وكذا الرهص واللبن الذي صلى عليه في فوق اوساطا

نجاسة يغلظ ثلاثا وبياء فيطهر وقيل لا يطهر وفي غير حالة الغليان

الرخ وطرفة الاثر بخلاف جارية سمع تحرك احد طرفيه بحركة الاخر وهو
الصحيح بخلاف ما اذا كان يلبسه او حامله والقى طرفه للخيط على الارض
وصلى فانه اذا تحرك بحركته لا يجوز والا جاز اذ حامة على الاثر لا يجوز
قال في المبسوط واكثر مشايخنا جوزوه ولو قام على النجاسة وفي رجليه
خفاف او جوربا او نعلان لا يجوز صلوته الا ان يجعلها ويقوم عليها وكذا
لو ستر النجاسة بكمه وسجد عليها لا يجوز الا ان يكون منزوعا وكذا
لو كان اسفل الغلية نجسا وصلى بها لا يجوز وان نزعها جاز وكذا
ثوب ديباج وفي ديباج نجاسة مانعة والا طهر صلى في الديباج

اما الشرط الثالث وهو ستر العورة اي ما يفرض ستره في الصلوة ولا
يجوز النظر اليه العورة من الرجل ما تحت السرة منه الى الركبة وعلم
بهذا ان السرة ليست بعورة والركبة عورة ايضا لقوله عليه السلام الركبة
من العورة فكون العورة المذكورة المغلظة اما بهيمة عورة من غيرها نفسه
هو المختار وروى هم عن شجاع عن ابي حنيفة وابي يوسف الفرج من المرأة
انما قالا اذا كان المصلي جالسا والجيب فينظر الى عورته اي عورة نفسه
لا نفسه صلوته وهذا هو الذي مشى فاشيخنا وفي فتاوى ابي الليث المتاخر
جعل ستر العورة من نفسه ايضا شرطا وهي رواية هشام عن محمد حتى قال
اي بعورة المذكورة وان كان المصلي المحلول الجيب كشف اللحية تسترجيبه
لحيته جيبه بالستر جاز صلوته وان كان خفيف اللحية لا تغطي اللحية
جيبه حتى يعورته نظر في جيبه وراى عورته فصلوته فاسدة وهو